تقرير وتوصيات
الندوة القانونية الوزارية العربية
حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

القاهرة
في 25 - 2006/11/26

الندوة القانونية الوزارية العربية

حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

القاهرة في 25-2006/11/26

—

تنفيذا للقرار الصادر عن مجلس وزراء العدل العرب رقم 604- د21- 2005/2911 ، عقدت الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب الندوة القانونية الوزارية العربية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يومي 25-2006/11/26 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وتهدف هذه الندوة إلى التعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها أول وثيقة قانونية دولية شاملة لمكافحة الفساد وبحث أفضل السبل لتطبيق أحكامها على الصعيد الوطني وتنفيذ ما نصت عليه من تدابير وإجراءات لتعزيز التعاون الدولي على الوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة ومكافحتها والخروج بإستراتيجية عربية شاملة لمواجهتها .

وقد شارك في هذه الندوة أصحاب المعالي وزراء العدل العرب والنواب العامون والسادة ممثلو وزارات العدل والداخلية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية جمهورية العراق وسلطنة عمان ودولة فلسطين ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية.

كما شارك في هذه الندوة أساتذة جامعيون وعمداء كليات الحقوق وممثلو منظمات المجتمع المدني وأعضاء من السلك الدبلوماسي الأجنبي وشخصيات أخرى .

الجلسة الافتتاحية :

افتتح الندوة معالي الدكتور / أحمد عبد الحميد مبارك الخالدي وزير العدل في دولة فلسطين ، رئيس الدورة (21) لمجلس وزراء العدل العرب بحضور معالي السيد / عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، حيث ألقى كلمة بهذه المناسبة (مرفق) ثم ألقى سعادة المستشار / سري محمود صيام مساعد وزير العدل لشؤون التشريع كلمة نيابة عن معالي المستشار/ ممدوح مرعى وزير العدل بجمهورية مصر العربية- رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب (مرفق) وأخذ الكلمة بعد ذلك كل من الدكتور/ محمد بن على كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب والسيد / محمد امحمد عبد العزيز الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال افريقيا(مرفق).

الجلسة الأولى :

خصصت هذه الجلسة لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و ترأس أعمالها الدكتور / سليمان عبد المنعم أستاذ القانون الجنائي بكليتى الحقوق بجامعة الإسكندرية وجامعة بيروت العربية وقام بمهمة المقرر الأستاذ / عبد المجيد غميجة مدير الدارسات والتعاون والتحديث بوزارة العدل في المملكة المغربية .

وقد تحدث في هذه الجلسة الدكتور/ عبود السراج ، أستاذ القانون وعميد كلية الحقوق سابقا بجامعة دمشق حول موضوع تدابير الوقاية من الفساد ثم قدم السيد/ علي الكعبي رئيس النيابة في مكتب النائب العام بمملكة البحرين نيابة عن الدكتور/ علي بن فضل البوعينين ، النائب العام ورقة حول التجريم وإنفاذ القانون ، وتحدث في الجلسة أيضا المستشار الدكتور/ عبدالرحيم يوسف العوضي، وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون التعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث تناول في ورقته موضوع التعاون الدولي لمكافحة الفساد .

وفي نهاية الجلسة ، قدم السيد مقرر الجلسة تلخيصا لأهم النقاط التي تناولها المحاضرون، وتلا ذلك مناقشة عامة تميزت بمداخلة معالي الدكتور/ محمد علي المرضي وزير العدل في جمهورية السودان تضمنت توصيات من بينها سن تشريعات تعرف الفساد وتجرمه آخذة بعين الاعتبار خصوصية المنطقة العربية ووضع اللوائح المالية والمحاسبية الدقيقة لمكافحة الفساد وتأسيس أنظمة المراجعة الداخلية والمراجعة على المستوى الوطني وتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على المال العام .

الجلسة الثانية :

تناولت هذه الجلسة موضوع المتطلبات التشريعية لتطبيق الاتفاقية على الصعيد الوطني وترأس أعمالها الدكتور/ عبد الرحيم يوسف العوضي وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون التعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقام بمهمة المقرر الدكتور/ مروك نصر الدين مدير التشريع والدراسات القانونية بوزارة العدل في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وقد تحدث في هذه الجلسة المستشار/ سري محمود صيام ، مساعد وزير العدل لشؤون التشريع بجمهورية مصر العربية حول موضوع " رؤية مقارنة في التشريعات العربية لمكافحة الفساد " ثم تناولت السيدة / كاثرين فولز ، رئيس قسم المعاهدات والشؤون القانونية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة موضوع " الملاءمات التشريعية مع أحكام الاتفاقية : آلياتها وتطبيقاتها " وقدم بعد ذلك فضيلة الشيخ / عبد الله بن محمد اليحيى وكيل وزراة العدل في المملكة العربية السعودية عرضا حول موضوع " مكافحة الفساد وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بأغراض الاتفاقية وأحكامها .

الجلسة الثالثة :

خصصت هذه الجلسة لاستعراض مظاهر الفساد وتدابير مكافحته في المنطقة وترأس الجلسة المستشار/ سري صيام مساعد وزير العدل لشؤون التشريع بجمهورية مصر العربية وقام بمهمة المقرر الدكتور/ عبود السراج ، استاذ القانون ، عميد كلية الحقوق سابقا بجامعة دمشق .

وتم في هذه الجلسة استعراض تجارب بعض الدول العربية حيث تحدث في هذا الموضوع كل من معالي الدكتور/ محمد علي المرضي وزير العدل في جمهورية السودان والدكتور/ نجيب أحمد عبيد مستشار وزير العدل لشؤون المعاهدات والتعاون الدولي بالجمهورية اليمنية والسيد/ عبد المجيد اغميجة مدير الدراسات والتعاون والتحديث بوزارة العدل في المملكة المغربية والسيد / خالد أبو عائشة، مدير مكتب حقوق الإنسان في اللجنة الشعبية العامة للعدل بالجماهيرية الليبية ، والسيد المستشار/ جودة نابوتي مستشار وزير العدل في الجمهورية العربية السورية واللواء/ محمد أحمد سعد مدير الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بجمهورية مصر العربية .

ثم ألقى اللواء / سمير عبد السميع ، وكيل أول هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية عرضا حول دور الرقابة في الوقاية من الفساد ومكافحته ، وتحدث بعده الدكتور/ عبدالعزيز النويضي،

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس ، وعضو الجمعية الوطنية للشفافية بالمملكة المغربية حول دور المجتمع المدني والإعلام في الوقاية من الفساد .

الجلسة الرابعة :

خصصت هذه الجلسة لموضوع التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الفساد وترأسها معالي الدكتور/ محمد علي المرضي وزير العدل في جمهورية السودان وتولى مهمة المقرر السيدة / سهير سامي الحركة محام عام لدى محكمة التمييز في الجمهورية اللبنانية ،

وقد تحدث في هذه الجلسة السيدة / كاثرين فولز ، رئيس قسم المعاهدات والشؤون القانونية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول موضوع " العناصر المشتركة لتعزيز التعاون الاقليمي والدولي " ثم تحدث الدكتور/ مروك نصر الدين ، مدير التشريع والدراسات القانونية بوزارة العدل في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية حول موضوع " التعاون الدولي لاسترداد الموجودات ، تلا ذلك العرض الذي قدمه اللواء الدكتور/ طارق سليم، -المكتب الفني لمعالي وزير الداخلية بجمهورية مصر العربية رئيس شعبة الاتصال لمجلس وزراء الداخلية العرب بالقاهرة حول دور جامعة الدول العربية في تدعيم التعاون الاقليمي والدولي لمكافحة الفساد .

الجلسة الخامسة :

خصصت هذه الجلسة لموضوع " دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد العربي" وترأسها الدكتور / عبود السراج ، أستاذ القانون ، عميد كلية الحقوق سابقا بجامعة دمشق، وقام بمهمة المقرر الدكتور / خالد سري صيام أستاذا القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية ، وقد تحدثت في هذه الجلسة السيدة / كاثرين فولز حول موضوع المساعدة التقنية للتصديق على الاتفاقية ، وكذلك موضوع "مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية : نحو خطة عمل للمنطقة " .

الجلسة الختامية :

ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور / أحمد الخالدي وزير العدل في دولة فلسطين ، رئيس الدورة الحادية والعشرين لمجلس وزراء العدل العرب ، حيث ألقى كلمة أكد فيها على أهمية النقاش المثمر الذي شهدته الندوة والنتائج التى تمخضت عنها.

وفي نهاية أعمال الندوة اتفق المشاركون على التوصيات المرفقة.

محمد رضوان بن خضراء
المستشار القانوني للأمين العام
مدير إدرة الشؤون القانونية
رئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب

الدكتور/ أحمد عبد الحميد مبارك الخالدي
وزير العدل بدولة فلسطين
رئيس الدورة (21)
لمجلس وزراء العدل العرب

توصيات
الندوة القانونية الوزارية العربية
حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

—

إن المشاركين في الندوة القانونية الوزارية العربية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقدة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 25-2006/11/26 في إطار مجلس وزراء العدل العرب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ،

إذ يؤكدون أن التطوير التشريعي في البلدان العربية لما يخدم قضايا التنمية والإصلاح هو مطلب ضروري يستحق تكثيف الجهود في عصر يعوج بالتغيرات والتحديات ،

وإذ يرسخون قناعتهم بأولوية مكافحة الفساد باعتباره شرطا ضرورياً لإنجاح مشروعات التنمية الإقتصادية، ولتعزيز مبادئ سيادة القانون والإدارة الرشيدة ، وإعلاء قيم المواطنة والمساواة والإنتماء.

وإذ يدركون الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد لا تقتصر فحسب على جهود التحديث القانوني بل تشمل أيضا كافة الجوانب المؤسسية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي ينبغى أخذها بعين الإعتبار .

وإذ ينوهون بأهمية التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الفساد ، وبضرورة إيلاء قضية ضبط ومصادرة واسترداد متحصلات الفساد أهمية قصوى وتعزيز التعاون في هذا المجال خاصة من جانب الدول المستقبلة للأموال المتأتية من الفساد .

وإذ يأخذون في الاعتبار أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية، ومع القيم الحضارية للأمة العربية والاسلامية .

أوصوا بما يلي :

1 - دعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى التصديق عليها .

2 - حث الدول العربية على تبني استراتيجيات شاملة متعددة المحاور تعتمد على خطط عمل محددة لمواجهة كافة مظاهر الفساد وعلى وجه الخصوص أشكاله وأنماطه المستحدثة .

3 - التأكيد على أهمية تطوير التشريعات الداخلية للدول العربية في مجال تجريم أفعال الفساد سواء كان ذلك من خلال تحديث التشريعات القائمة أو إصدرا قوانين جديدة تشمل كافة الجوانب الوقائية والجزائية الخاصة بمكافحة الفساد ، وعلى وجه الخصوص توسيع نطاق تجريم الرشوة بما يستوعب صور الرشوة الدولية والرشوة في القطاع الخاص ، وتكريس المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري ، وتجريم إعاقة سير العدالة .

4 - الحث على تطوير نظم ملاحقة الفساد سواء على الصعيد المحلي أو الاقليمي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإطالة أمد التقادم في جرائم الفساد ، والأخذ بإمكانية وقفه .

5 - العمل على إحكام حلقات مكافحة الفساد وملاحقة مرتكبيه من خلال تكريس مبدأي إما التسليم أو المحاكمة ، وإما التسليم أو إنفاذ العقاب وذلك في الحالات التى لا يتيسر فيها للدولة تسليم الشخص المتهم بارتكاب الفساد .

6 - دعوة الدول العربية ، إلى تعزيز مقتضيات كفالة الحماية القانونية للشهود والخبراء .

7 - التأكيد على أن ضرورات مكافحة جرائم الفساد وتفعيل إجراءات ملاحقة مرتكبيه لا ينبغي أن تحول دون احترام مقتضيات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وعلى رأسها مبدأ إفتراض البراءة ، كأحد أهم أسس المحاكمة المنصفة .

8 - دعوة الدول العربية إلى تحديث النظام العقابي في مجال جرائم الفساد بما يشمله ذلك من تشجيع الجناة ، عند تعددهم ، على الابلاغ وتقديم المعلومات، والأخذ بمقتضيات التفريد العقابي ، والتوسع في تقرير الجزاءات المالية في مواجهة مرتكبي جرائم الفساد .

9 - دعوة الدول العربية إلى إنشاء هيئة عليا مستقلة لمكافحة الفساد تضطلع بمهمة رسم السياسات وتنسيق جهود كافة المؤسسات المعنية ، ومتابعة تنفيذ خطط العمل ، وإصدار تقارير دورية في شأن مكافحة الفساد .

10 - التأكيد على تعزيز الضمانات اللازمة لاستقلالية القضاء وقيامه بدوره ومسئولياته في ملاحقة قضايا الفساد ومعاقبة مرتكبيها.

11 - السعي لتطوير النظم المؤسسية في مجال مكافحة الفساد بما يشملة ذلك من وجوب الأخذ بتخصص الجهات القضائية المعنية بالفساد وإعداد الكوادر اللازمة ، ووضع البرامج التدريبية .

12 - بالنظر إلى دور النيابة العامة في إجراء التحقيقات وفي الكشف عن جرائم الفساد والإشراف على التحقيقات وتمثيل الإدعاء أمام المحاكم ، التأكيد على أهمية تعزيز دور النيابة العامة في متابعة التحريات والتحقيقات منذ اللحظة الأولى التى تقيد فيها الدعوى الجنائية والتأكد من أن الأجهزة المساعدة وعلى رأسها الشرطة الجنائية تقوم بمهامها على الوجه المطلوب واستخدام التقنيات الحديثة في كشف جرائم الفساد من معامل جنائية وتحليلات وغيرها، والاهتمام بتدريب وكلاء النيابات والمحققين ورجال الشرطة واستخدام هذه التقنيات في اتباع أحدث أساليب التحقيق.

13 - دعوة الدول العربية إلى تفعيل سبل وإجراءات التعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الفساد وإصدار تشريعات وطنية لتنظيم تسليم المجرمين ، وتوسيع نطاق المساعدة القانونية المتبادلة ، وبصفة عامة كافة صور التعاون القضائي الإقليمي .

14 - تقوية الأجهزة الأمنية والقضائية في الدول العربية ، المسئولة عن تعقب المتهمين بالفساد وتوفير الإمكانيات المادية والتقنية لتنمية مهارات العاملين فيها .

15 - رفض الدفع باعتبار جرائم الفساد من قبيل الجرائم السياسية لكي لا يتخذ مرتكبوها في ذلك وسيلة للتحايل على أحكام الاسترداد ، والتأكيد على عدم استبعاد الجرائم المالية من نطاق الجرائم التى يجوز فيها التسليم ، وتشجيع الدول العربية على الأخذ بنظام التشاور المسبق فيما بينها قبل إصدار القرار برفض التسليم.

16 - حث الدول العربية على اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ، ونشر الثقافة المجتمعية بهذه القيم .

17 - دعوة الدول العربية إلى إعلاء معايير الكفاءة والانصاف وتكافئ الفرص في مجال الالتحاق بالوظائف العامة والترقي فيها .

18 - تكريس الحق في الحصول على المعومات وتداولها ، وبصفة خاصة في التعاقدات العامة والخاصة .

19 - تكريس مفهوم المساءلة وإنفاذ القانون تحقيقا لمبدأ المساواة في مجال مكافحة الفساد .

20 - نشر وعي وثقافة مكافحة الفساد لدى جميع فئات المجتمع من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية ووسائل الإعلام التقليدية والالكترونية.

21 - إبراز دور الشريعة الإسلامية السمحة والشرائع السماوية في الوقاية من الفساد ومكافحته وتشجيع العلماء والباحثين والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث لإعداد دراسات حول مساهمة الشريعة الإسلامية في التصدي لظاهرة الفساد وكشف مخاطره وأساليبه .

22 - تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على الاضطلاع بدورها في التوعية بخطورة تنامي ظاهرة الفساد وعلى كشف ممارسات الفساد .

23 - تفعيل آليات التعاون القضائي والأمني المعتمدة في إطار جامعة الدول العربية وتيسير تبادل المعلومات ومواصلة الجهود لإخراج الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد إلى حيز الوجود والعمل على سرعة إعداد مشروع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الفساد ومشروع القانون العربي الاسترشادي للتعاون القضائي الجنائي في المسائل الجنائية .

24 - دعم الجهود المشتركة التي يبذلها مجلسا وزراء العدل والداخلية العرب في مجال مكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

25 - التأكيد على أهمية التقرير التجميعي الذي أعدته الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب لردود الدول العربية على الاستبيان حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، في الاطلاع على موقف التشريعات العربية في مجال جهود المكافحة وفي التعرف على آليات وقنوات التعاون بين الدول العربية في هذا المجال ، ومتابعة أحدث ما توصلت إليه الدول العربية من آليات ووسائل وأدوات ، وذلك من أجل توثيق التعاون العربي والدولي لتحقيق أهدافه المرجوة في هذا المجال ، وحث الدول العربية التى لم ترسل ردودها على الاستبيان إلى القيام بذلك.

26 - سعيا نحو تحديث القوانين واللوائح وإدخال الإصلاحات التشريعية اللازمة ومواءمتها مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحيث تستغل هذه الاتفاقية كأداة تغيير وتطوير في السياسة والتطبيق وتوظيف منهج شامل ومتكامل لتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد ،

دعوة الدول العربية للاستفادة من خبرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والذي يمكن له تقديم المساعدة التقنية في مجال التصديق وتنفيذ أحكام الإتفاقية إلى الدول العربية بناء على طلبها وذلك عن طريق المساعدة القانونية الإستشارية وبناء القدرات في مجال صوغ وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية وتنظيم ورش عمل وحلقات دراسية تدريبية في مجال تحديث أجهزة العدالة الجنائية وبناء الخبرات الوطنية وتسهيل تبادل الخبرات والتجارب الناجحة واستخلاص أفضل الدروس في مكافحة الفساد .

27 - حث الدول العربية على المشاركة الفعالة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمساهمة في رسم السياسات المتعلقة بعمله والهادفة إلى تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تفعيل أحكام هذه الاتفاقية .

28 - أهمية تفعيل التوصيات الصادرة عن هذه الندوة من خلال عقد ندوات وورش عمل أخرى في إطار مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب تتناول موضوع مكافحة الفساد من كافة جوانبه بما في ذلك علاقة الفساد بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

29 - توجيه الشكر إلى الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب على الجهود المبذولة في التحضير للندوة وتنظيم أعمالها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والإشادة بجهود التنسيق والتعاون القائمة بين هذه الجهات.